تأثير الخطاب الرسمي على رفع شأن المرأة اليمنية في تشريعات وقوانين «الجمهورية اليمنية»

نبيهة صالح

المقدمة

احتلت قضية المرأة مكانة خاصة في جميع الخطابات الرسميه للدولة اليمنية منذ نشوئها عام١٩٩٠م، وأهمها الخطاب السياسي الرسمي المتمثل بأقوال رئيس الدولة وفعالياته ونشاطاته، حيث أعطى أهمية بالغة لحث المرأة والرجل معاً على تفهم طبيعة المرحلة الراهنة على أنها مرحلة تطور ومواكبة للعصر. لذلك وقف الخطاب الرسمي مع تطوير الإنسان اليمني، ونادى بضرورة منحه حق المشاركة الفعلية في عملية التنمية، لأن التهميش والاضطهاد من العوامل التي تعرقل تطور المجتمع. فلا بد من أن يكون الإنسان عنصراً فعالاً، منتجاً ومشاركاً في عملية التنمية الشاملة، والتي لا يمكن حدوثها إلا بمشاركة المرأة فيها. وقد عمل الخطاب الرسمي على إقناع المرأة ذاتها بأهمية المشاركه، ودعا الرجل وكافة القوى المجتمعية إلى مساعدتها، وحثها على ضرورة العمل في جميع المجالات. هذا ما دعا إليه رئيس الجمهورية في خطابه أمام جمهور النساء في المؤتمر الوطني الأول للمرأة اليمنية في١٩٩٧/٣/٣م، وقد حثّ فيه رئيس الحكومة على ضرورة الاهتمام بالمرأة ومراعاة تكافؤ الفرص بينها وبين الرجل على حد سواء[١] باعتبارها عنصراً أساسياً في القوى البشرية

(١) كلمة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول للمرأة اليمنية. ١٩٩٧/٣/٣م.

المنتجة. إن دعمها في ذلك على مستوى القيادة السياسية نموذج فعلي للخطاب الرسمي الذي طالما نادى بأن المرحلة الراهنة مرحلة تجديد وإصلاح في المجتمع اليمني، ولذلك فهي بالضرورة تستدعي منح المرأة حقها بالمساواة والعدل والحرية، ومن ثم استجابتها للمشاركة الفعلية في مختلف مجالات الحياة.

لا جدال في أن الخطاب الرسمي في اليمن اهتم بحقوق الفرد وواجباته باعتبارها ركائز أساسية مترابطة ضمن الإطار الاجتماعي، والتي تشمل حق الإنسان في الأمان والحرية الفكرية التي تحفظ مكانته كفرد في المجتمع، طالما بات هذا الحق مطمعاً طبيعياً.

هذا ما جسّده بلا شك الخطاب الرسمي الذي ربط بين التطور والحداثة كحتمية تاريخية لانتقال اليمن من مجتمع تقليدي إلى مجتمع مدني، ومواكبة التطور العالمي. لذلك كان الهدف الأساسي للسياسة التنموية في اليمن النهوض بالإنسان اليمني وتطوير شخصيته من جميع الجوانب. فالرجل والمرأة معاً في حقل التنمية، باعتبارهما المورد البشري الهام إلى جانب الموارد الطبيعية. لقد حاول الخطاب الرسمي أن يركّز جلّ اهتمامه على الرجل قبل المرأة، وتوعيته بالمتغيرات الراهنة، لعله يُساعد بنفسه على تحرير المرأة من قيود الجهل والتخلف ويجعل منها إنساناً ذا شأن عظيم.

كما عمل الخطاب الرسمي على المطالبة بمحو الأمية عن طريق نشر التعليم، وعمل على إقناع المواطن في الريف والمدن بضرورة التعليم لما له من أهمية في تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. هذا ما جعل الدولة تحرص على النهوض بالتعليم وتطويره من خلال التخطيط العلمي (Scientific Planning) الجاد والمتواصل لجعل نتائج التعليم تؤثر في تطوير اليمن نحو مستقبل أفضل.

كذلك حث الخطاب الرسمي المرأة والرجل معاً على ضرورة مواكبة المرحلة الراهنة، ووضع جميع تشريعات الدولة وقوانينها لتسهيل وتثبيت حق المواطن في المشاركة في عملية التنمية. ولكن هل تمكّن الخطاب الرسمي، خطاب الرئيس والحكومة والبرلمان، من إقناع المرأة بالاستجابة لمتغيرات العصر؟ وهل تمكّنت التشريعات والقوانين من تنفيد حقوق المرأة؟ وما هي أهم العراقيل التي وقفت في وجه الخطاب الرسمي؟ وأخيراً، وأهم من ذلك، هل استجابت المرأة وكافة قوى المجتمع لعملية التغيير في المجتمع اليمني؟

هذا ما سنجهد في البحث فيه من خلال محورين:

أولاً: دور الخطاب الرسمي في الرفع من شأن المرأة اليمنية في تشريعات الدولة وقوانينها.

ثانياً: مدى استجابة المرأة اليمنية للمتغيرات العصرية.

هذا ما سأناقشه معتمدة على منهجية الملاحظة والتحليل لواقعنا اليمني.

دور الخطاب الرسمي في الرفع من شأن المرأة اليمنية في تشريعات الدولة وقوانينها

إن الخطاب الرسمي المتداول حول النساء في اليمن قد استمد أفكاره من روح الشريعة الإسلامية التي وضعت المرأة في نصب آياتها الكريمة، فلم تفرق يوماً بين إنسان وآخر، وأعطت الفرد حق المساواة في الحقوق والواجبات. نظر الإسلام إلى الفرد في المجتمع، كإنسان، دون أن يحدد انتماءه الديني أو عرقه أو نوعه، بل اعتبره مواطناً له كافة الحقوق والواجبات في بناء المجتمع. حيث إنه لم يكفل الحياة للمسلمين وحدهم، بل أيضاً لغير المسلمين الذين يعيشون في المجتمع الإسلامي.

من هذا المنطلق نرى أن الخطاب الرسمي بكافة أنواعة يتفق مع الشريعة في بناء القيم والأخلاق التي تهدف إلى التسامح والمحبة والإخاء بين الأفراد في المجتمع، لكنه يختلف في مسألة استغلال الشريعة من أجل تثبيت قيم تقليدية تحرم المرأة حقها في المشاركة في عملية التنمية. هذا ما أشار إليه الرئيس في لقائه مع رجال الدين لتوعيتهم على أهمية دورهم في المجتمع. عندما قال: «عليهم الآن واجب كبير ومسؤولية أكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مع الحرص على تقصّي الحقائق والموضوعية والمصداقية، وعلى الحكومة مسؤولية في دعم الخطباء، والمرشدين.»(٢)

من هنا نرى أن الرئيس قد حث الخطاب الديني الذي يهدف إلى الإصلاح على أن يقف ضد الخطاب التقليدي الذي طالما ظل متخفياً وراء القيم والتقاليد الموروثة الخارجة عن مجتمعنا الإسلامي، وفي الوقت الذي حث فيه الإسلام على ضرورة مشاركة المرأة مع أخيها الرجل في بناء المجتمع الصالح الخالي من التمييز النوعي والعرقي...الخ. هذا ما تؤكده الآية الكريمة بقوله تعالى (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) الآية (٧٠) سورة التوبة. على هذا الأساس يتضح لنا أن الخطاب الرسمي قد اتفق مع الشريعة في تثبيت قيم حميدة في المجتمع اليمني، وذلك بتنشيط كافة القوى المجتمعية وصياغة خطاب مجتمعي يتفق مع الخطاب الرسمي الذي ساعد بدوره على توعية أفراد المجتمع إلى أهمية المرحلة الراهنة التي تستدعي بالضرورة اشتراك المرأة والرجل في عملية التنمية.

(٢) رئيس الجمهورية في حديثه إلى العلماء والمرشدين والخطباء وأئمة المساجد في محافظة عدن. ٣٠ نوفمبر ١٩٩٥م.

إلا أن الخطاب الرسمي يختلف عن نظيره الخطاب التقليدي المعارض لمسألة إدماج المرأة في عملية التنمية، والذي كشف عن حقيقته في الندوة الدولية عن «الجندر» في عام ١٩٩٩م عندما رفع خطاباً متطرفاً ضد هذه الندوة ووقف من عمل المرأة مثل الشرطي، واعتبر القضاء خارجاً على الشريعة والعادات والتقاليد. هذا ما جعل الرئيس يوجه خطاباً بمناسبة تخرّج أول دفعة من الشرطة النسائية في عام ٢٠٠١م، وكان ذلك رداً على الخطاب الديني(٣). إن هذه الأفكار ما زالت تسيطر على مجتمعنا حتى بعد إعلان الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م، وشكلت عاملاً معرقلاً لتنفيذ التشريعات والقوانين في بداية التسعينيات. ويعود ذلك إلى أن اليمن تختلف في خصوصياتها عن غيرها من الدول العربية، وذلك في مسألة التقسيم التي جعلت اليمن منقسمةً إلى شطرين، أي نظامين سياسيين مختلفين، الشطر الجنوبي الذي انتهج السياسة الشمولية ذات الخطاب الرسمي الشمولي الذي منح المرأة حقها في المساواة وثبت ذلك في دستور ١٩٧٨م، وعمل على تثبيت القوانين التي تخص المرأة والأسرة، مثل قانون العمل، وقانون الأسرة، وتنفيذها على أرض الواقع. أما الشطر الشمالي من الوطن فقد انتهج نظاماً شبه رأسمالي، إلا أنه نظراً لتغلب القيم والعادات التقليدية الموروثة عزّز الخطاب التقليدي الذي طالما وقف أمام تنفيذ ما جاء به دستور عام ١٩٧٠م الذي منح المرأة حقها في المساواة في جميع المجالات. كما عزز الخطاب التقليدي الأفكار الذكورية التي رفضت ما جاء به التشريع حول المرأة، والقوانين مثل: قانون الأسرة والإرث وقانون العمل.

إلا أنه بالرغم من ذلك، وبعد إعلان الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م، تأثرت التشريعات والقوانين (State Laws and Statute) في اليمن بالمواثيق والمعاهدات الدولية التي فرضت احترام الإنسان وحقوقه شرعاً، وأهمها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م، والمعاهدات الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة ١٩٦٦م، والمعاهدة الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦م، والمعاهدة الدولية بشأن مسألة التمييز والعنصرية. فكان إعلان القضاء على التمييز والعنصرية ضد المرأة الصادر عن الجمعية العمومية للأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٦٧م. وعلى هذا الأساس وضعت اليمن التشريعات والقوانين، والتزمت بتنفيذها على الواقع الاجتماعي.

إن الخطاب الرسمي السياسي قد عمل على تعزيز مكانة المرأة اليمنية في تشريعات الدولة وقوانينها التي أتاحت الفرصة للإنسان اليمني أن يحطم قيود الجهل

(٣) كلمة رئيس الجمهورية بمناسبة توزيع الشرطة النسائية ٢٤\٣\٢٠٠١م.

والتخلف التي تقف عائقاً أمام تطور مجتمعنا. كذلك عمل الخطاب الرسمي على مواكبة الحداثة والتطور اللذين يعيشهما عالمنا المعاصر، واللذين أضحيا ضرورة موضوعية تفرضها متطلبات العصر. وتحقيق ذلك يستدعي بالضرورة مشاركة المرأة والرجل معاً في عملية البناء الجديدة وهي العملية التنموية التي لا يمكن تحقيقها إلاَّ على قاعدة المساواة بالحقوق والواجبات. إن حقوق الإنسان وحرياته تقتضي تمتع المرأة بكافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على قدم المساواة مع الرجل. هذا ما أكده خطاب الرئيس في كلمته بمناسبة اختتام منتدى الديمقراطيات في أنه يجب أن نعطي المرأة حقها في العمل السياسي حتى لا يصبح الحديث عن المرأة مجرد شعارات إلخ.(٤)

بناءً على ذلك اهتم التشريع في اليمن بأوضاع المرأة، ونادى بضرورة معاملة «المرأة» كإنسان، وفقاً لما جاءت به المواثيق الدولية، ومنها ميثاق جامعة الدول العربية، وما نادى به الإسلام أيضاً. إن التمييز ضد المرأة يتنافى مع كرامة الإنسان، ويمثل عقبة تعترض الإنماء التام لطاقة المرأة في خدمة بلدها وخدمة الإنسانية(٥) مما يحول دون إشراكها على قدم المساواة مع الرجل في بناء المجتمع المعاصر. لذلك فرض الخطاب الرسمي الرفع من شأن المرأة وعمل أولاً وقبل كل شيء على تحرير أفكار الرجل من قيود العادات والتقاليد والأعراف الموروثة، والتي ظلت ردحاً من الزمن تفرض نفسها على مجتمعنا اليمني وتعيق تطوره حتى بعد إعلان الوحدة. وعمل ثانياً على إقناع المرأة ذاتها بأهمية المرحلة.

وضع الخطاب السياسي في اليمن استراتيجية التنمية الشاملة (National Development) من أجل بناء اليمن المعاصر، والتي لا يمكن تحقيقها بدون تطوير الإنسان اليمني. ومن هذا المنطلق عمل الخطاب الرسمي على الاهتمام بالفرد دون تمييز، وتطوير شخصيته من جميع الجوانب. وهذا بالطبع يتطلب في البداية وضع سياسة تعليمية تعمل على تنشئة الطفل في الأسرة أولاً، فهو الذي سيصبح بدوره إنسان الغد. ذلك أن التعليم أضحى على رأس القائمة في استراتيجية الخطاب السياسي الرسمي على مستوى الدولة. وقد ثبتها بعد ذلك وجسدها «الدستور» المنظم لحياة المجتمع اليمني، ونفذها القانون الذي عمل على تثبيت ما جاء به التشريع في قوانين خاصة تحمي المرأة وتعرّفها بحقها الشرعي وواجبها المفروض على المجتمع.

(٤) كلمة الرئيس علي عبدالله صالح بمناسبة اختتام منتدى الديمقراطيات الناشئة. ١يوليو ١٩٩٩م.

(٥) دراسات يمنية العدد٤٤، يوليو-ديسمبر ١٩٩٢م، صنعاء، ص ١٦٨- ١٦٩.
أيضاً Nabiha H. Saleh, Doktrynaislamu I konstytuce panstw arpskich. Warszawa 1993 st 120

كما عمل الخطاب السياسي أيضاً على توعية الرأي العام على استيعاب المرحلة الجديدة لليمن المعاصر، يمن الوحدة وبناء الجيل الجديد الرافض للتمييز العنصري بين الرجل والمرأة.

هذا ما جعل اليمن تلتزم بتنفيذ المعاهدات الدولية حول تطوير الإنسان وإلغاء العنصرية، وفقاً لما أعلنته المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٦٧م، عندما أشارت المادة إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتوعية الرأي العام وإثارة التطلعات في كل بلد نحو القضاء على النعرات، وإلغاء جميع الممارسات العرقية القائمة على فكرة دونية المرأة(٦). هذا ما أشار اليه الرئيس في لقائه مع كافة القوى الاجتماعية في «الحديدة» حين أكّد على أن المرحلة اليوم هي مرحلة الألفية الثالثة التي تتطلب مشاركة كافة قوى المجتمع، رافضاً الخطاب المعارض لأي تطور يشمل المرأة(٧). فما كان على اليمن إلاّ أن تكون خطوتها الأولى لتنفيذ استراتيجيتها التنموية أن تضمن حقوق المرأة ومساواتها بالرجل. فكانت البداية بمحو الأمية في المجتمع اليمني بما أنها لا تتناسب مع تطور المرحلة الجديدة، وتعتبر السبب الرئيسي في اضطهاد المرأة وعدم فهمها لحقوقها وواجباتها. وهذا ما أعلنته المادة (٥٤) من الدستور في تأكيدها ضرورة أن تكفل الدولة حق التعليم المدني والديني لجميع المواطنين، واعتبرت التعليم الأساسي إلزامياً لكل مواطن ومواطنة.(٨)

هكذا بدأ التشريع يعترف بحق المرأة في التعليم الإلزامي أولاً ومن ثم مساواتها في العمل في جميع المجالات. فعملت الدولة على ضرورة تنفيذ السياسة التعليمية الإلزامية لجميع المواطنين، وجعلت حق الفتاة اليمنية بالتعليم مهمتها الرئيسية، وسهّلت كافة العقبات التي قد تقف عائقاً أمام تعليم الفتاة، مما أدى إلى انخفاض نسبة الأمية بين البالغين ١٥ سنة من ٥٩,٤٪ في عام ١٩٩٤م إلى ٥٤,٨٪ في عام ٢٠٠٠م. كما يبيّن دليل التحصيل العلمي أن التعليم قد حقق تحسناً ملحوظاً للأعوام ١٩٩٧/ ٢٠٠٠م نتيجة ارتفاع معدل القراءة والكتابة للبالغين من ٤١,٨٪ إلى ٤٧،٣٪ في الفترة المذكورة. وهذا يعني أن هناك تحسناً لدى الإناث من٣١,٥٪ إلى ٣٣,١٪. أما في التعليم الجامعي فقد ارتفعت نسبة الإناث لعامي ١٩٩٩–٢٠٠٠م إلى ٢٩,٥٣٤ ألف طالبة في مختلف الجامعات اليمنية(٩).

(٦) دراسات يمنية، مصدر سابق ص ١٦٩. أيضاً dokt-islamuKst 10

(٧) كلمة رئيس الجمهورية، أثناء لقائه بالمسؤولين والفعاليات الاجتماعية بمحافظة الحديده. ٣١ نوفمبر ٢٠٠٠م.

(٨) دستور الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٤، صنعاء.

(٩) وزارة التخطيط والتنمية: الجمهورية اليمنية مسيرة عشر سنوات ١٩٩٩–٢٠٠٠، صنعاء، ص ٧١.

من خلال هذه الإحصاءات يمكن أن نستنتج أن الخطاب الرسمي قد لعب دوراً مهماً في خروج الفتاة إلى التعليم. وهذه النسبة تعتبر إلى حد ما إنجازاً عظيماً تحققه الفتاة اليمنية، وهي نتيجة مشرفة، وقد أعطت صورة إيجابية عن اليمن المعاصر. وهذا بدوره أعطى المرأة فرصة للانخراط في المجال الاقتصادي، إذ استجابت للخطاب الرسمي الذي أكد على ضرورة انخراط المرأة في الحياة الاقتصادية ومشاركتها في عملية التنمية الشاملة. وهذا ما أكده الدستور عندما كفلت الدولة تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية للرجال والنساء على حدٍّ سواء.(١٠) كما أشار الدستور أيضاً إلى أن المساهمة في المجالات المختلفة، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية حق لكل مواطن يمني دون استثناء، لذلك عمل الخطاب الرسمي على حث المرأة على ضرورة الاستفادة من حقها الشرعي في العمل، حيث أشار الرئيس في المؤتمر الأول للمرأة عام ١٩٩٧م «إلى أن اليوم هو عصر التكافؤ بين الرجل والمرأة على حد سواء، وعلى المرأة أن تسهم إسهاماً فعالاً في عملية التنمية.»(١١) وهذا أدى إلى رفع نسبة النساء العاملات في مختلف الأنشطة الاقتصادية عمّا كان عليه في العقد الأخير من القرن الماضي. مما يعني أن مشاركة المرأة كقوة بشرية في عملية التنمية بات ضرورة ملحة للفترة الراهنة، كما أثبت احتياج سوق العمل إلى هذا العنصر البشري الفعال. وهذا ما تثبته إحصاءات التقرير العام للتنمية البشرية: إن نسبة المشتغلين قد ارتفع بمتوسط سنوي ٣,٨٪ نتيجة ارتفاع مشاركة المرأة إلى٢٢,٧٪ في عام ٢٠٠٠م، بمعدل نمو سنوي من ٨,٢٪ لتصل نسبة المشتغلات إلى ٢٥,٧٪ مقابل ٧٤,٣٪ للذكور.(١٣)

إلى جانب ذلك دعا الخطاب الرسمي إلى ضرورة مشاركة المرأة في الجانب السياسي حتى يكتمل دورها الاقتصادي والاجتماعي، بما أنها قد أصبحت في العقد الأخير من القرن الماضي شريكاً فاعلاً ومتفاعلاً مع كافة متغيرات الحياة في المجتمع اليمني. وقد جسد الخطاب الرسمي حق المرأة في العمل السياسي في دستور الجمهورية اليمنية. حددت المادة (٣١) أن النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات بما تكفله الشريعة الإسلامية وينص عليه القانون. كما عمل الدستور على تنظيم العمل السياسي بما يكفل الحق في المواطنة والتعبير عن الرأي، وحق الانتخاب والترشيح، دون تمييز بين رجل وامرأة، باعتباره حقاً لكل فرد في

(١٠) الدستور. المواد ٢٤ –٢٥ –٢٦.
(١١) وزارة التخطيط. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ –٢٠٠١م صنعاء.
(١٢) الدستور. المادتان ٤١–٤٢.

المجتمع.[١٣] هذا أيضاً ما أكده الخطاب السياسي لرئيس الجمهورية في المؤتمر الوطني الثاني للمرأة، حيث قال: «إن المرأة نصف المجتمع، لها كامل الحقوق، ويجب أن تكون وزيرة أو في البرلمان وأن تكون في كل مؤسسة.»[١٤] كما دعا أيضاً إلى تفعيل الديمقراطية وحقوق الإنسان في تثبيت حقوق المرأة وتنفيذها كي لا تصبح مجرد شعارات.[١٥] لذلك أعطي القانون أهمية بالغة لأنه يجسد إرادة التغيير ويعبر عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة، ويعمل على تنظيمها.

نتيجة هذا الدعم أصبح للمرأة دور فعال في جميع أجهزة الدولة، وتبوّأت مناصب رفيعة المستوى من مديرة إلى سفيرة ووزيرة، وشغلت وظائف هامة في مكاتب رئاسة الجمهورية وسلك القضاء، ودوراً قيادياً في الأحزاب السياسية، وهذا ما أتاح لها فرصة أن تكون صاحبة قرار ذاتي أولاً ومن ثم قرار سياسي.

لم يقتصر التشريع على تفعيل دور المرأة في الجانب الاقتصادي والسياسي فقط، بل أهتم أيضاً بها في الجانب الاجتماعي كأم وربة بيت، وهذا ما تنص عليه المادة (٣٠) من الدستور: «على الدولة أن تحمي الأمومة، والطفولة...الخ». وهذا يعني اهتمام الدولة بالمرأة باعتبارها النواة الأساسية لتكوين الأسرة والنشء الجديد. لذلك عملت الدولة على وضع الاستراتيجيات والسياسات المرتبطة بحقوق المرأة، كالاستراتيجيات الوطنية للسكان التي تؤكد على ضرورة تطوير التشريعات المتعلقة بحقوق الأم والطفل على هدى القيم الإسلامية، لتكفل للأسرة وأفرادها حقوقاً عادلة. لقد لعب الخطاب الرسمي المتداول حول النساء في المجتمع اليمني دوراً إيجابياً لتثبيت حقوق المرأة المستندة إلى التشريع، بما يجعلها مسايراً لمستوى التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ثم توفير الشروط التي تجعل هذا التشريع ينعكس على حياة الفرد في المجتمع، ويغير في فكره وسلوكه، ويجعل حقوق المرأة المشروعة قانونية، وممكنة الممارسة في الواقع ومتابعة تنفيذها من الجهات المختصة. على سبيل المثال، تم إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة عام ١٩٩٦م لمتابعة قضايا المرأة القانونية والتشريعية، وتوعيتها على حقها وواجبها تجاه الدولة والمجتمع.

لذلك أعطي القانون أهمية بالغة، بما أنه يجسد إرادة التغيير ويُعبر عن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السائدة، ويعمل على تنظيمها، وذلك في محصلة تاريخية معينة ومحكوماً بدرجة تطور المجتمع، وتستدعي صدوره أو تغييره الضرورات الموضوعية،

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) كلمة رئيس الجمهورية في المؤتمر الوطني الثاني للمرأة اليمنية. ٨-١٠ مارس ٢٠٠٣م.

(١٥) كلمة الرئيس أمام منتدى الديمقراطيات، مصدر سابق.

أي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الداخلية والدولية.[١٦]

أي أن القانون يجب أن يكون استجابة لضرورات ومتطلبات التطور والحداثة التي تعتبر مرحلة لا مناص منها في الانتقال باليمن من مجتمع تقليدي إلى مجتمع مدني. وهذا يستدعي بالضرورة الاعتراف بحق المرأة باعتبارها قوة بشرية لها الحق في ممارسة نشاطها على أكمل وجه كفرد في المجتمع ونواته الأساسية.

هذا ما جاء به القانون ليضع الأسس والمعايير والقواعد الحقوقية لتطوير العلاقات الاجتماعية وتنظيمها، والتي تعد الأسرة النواة الأساسية فيها. فعمل الخطاب القانوني على صياغة ما جاء به التشريع في حيثيات دستور الجمهورية اليمنية لعام ١٩٩٤م من خلال صياغة قوانين تخص حقوق المرأة والأسرة والرعاية الاجتماعية في مختلف مجالات الحياة. وكانت البداية في إصدار قانون العمل عام ١٩٩٤م الذي عمل على تنفيذ التشريع في تكافؤ فرص العمل بين جميع المواطنين.

على هذا الأساس منح القانون المرأة الفرصة في العمل والمشاركة في الحياة الاقتصادية جنباً إلى جنب مع الرجل كقوة بشرية هامة في تطوير عملية التنمية، وهذا ما تنص عليه المادة الخامسة من القانون: «إن العمل حق طبيعي لكل مواطن وواجب على كل قادر عليه.» وهذا يعني أن القانون لم يفرق بين المواطنين من حيث الجنس أو العقيدة أو اللغة في شغل الوظائف. فقد أعطى كل ذي حق حقه في العمل دون تمييز.

لقد جاء قانون العمل امتداداً لقانون الخدمة المدنية رقم (١٩) لعام ١٩٩١م مؤكداً على مضمون الفقرة (ج) من المادة (١٢) التي تنص على أن يقوم شغل الوظيفة العامة على مبدأ تكافؤ الفرص والحقوق المتساوية بين جميع المواطنين، وأن تكفل الدولة وسائل الرقابة على تنفيذ هذا المبدأ.[١٧] بهذا تمكن القانون من أن يضع الحدود المناسبة لتشغيل المرأة، فلا نفهم من المساواة والتكافؤ في الفرص تحميل المرأة أعباء ثقيلة تفوق قدرتها البيولوجية. لذلك أكد القانون على عدم تشغيل المرأة في الأعمال الضارة صحياً أو الشاقة، ومنحها كافة الحقوق المرتبطة بها لكونها أماً، مثل الحمل والوضع والرضاعة. إضافة إلى ذلك نرى أن الخطاب الرسمي قد حث على ضرورة الاهتمام بالمرأة العاملة وحمايتها من الازدواجية في العمل بين كونها ربة بيت وموظفة. فنصّ القانون على ضرورة تخفيض ساعات العمل للمرأة الحامل والمرضع، حسب ما جاء في المادة (٤٨) من قانون العمل، ومنحها إجازة وضع براتب كامل مدتها ستون يوماً...[١٨].

(١٦) الجمهورية اليمنية، مسيرة عشر سنوات، مصدر سابق، ص ٧١.
(١٧) المصدر نفسه، ص٣٤٦. أنظر تقرير التنمية، مصدر سابق، ص ٥١.
(١٨) تقرير التنمية، مصدر سابق، ص٦٧ –٦٨.

ساعد القانون أيضاً على تشجيع المرأة على تبوّؤ جميع المناصب في العمل، أو في قيادة الأحزاب السياسية، وخاصة في بعض الوظائف التي كانت تقتصر على الرجل مثل الجيش، والقضاء، والعمل في السلك الدبلوماسي وغيرها من الأعمال التي كانت محظورة على النساء. كما أن صدور قانون الانتخابات العام رقم (٤١) عام١٩٩١م قد شكّل حافزاً للمرأة كي تشارك في العمل السياسي كمنتخبة ومرشحة. إذ تشير المادة الثالثة من القانون أن للمرأة الحق الكامل في الترشيح والانتخاب كالرجل تماماً ما دامت عنصراً فعالاً في عملية التنمية.[١٩] وكان صدور قانون السلطة القضائية عام ١٩٩٨م تعبيراً واضحاً عن أهمية دور الخطاب الرسمي، سواء خطاب الرئيس أو الحكومة أو البرلمان، فقد استجاب للمتغيرات الكونية عندما أعطى المرأة حق تعيينها قاضية في المحاكم أو النيابة العامة حسب ما جاء في المادة (٥٧) من القانون.[٢٠] وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون واجه صعوبات ومعارضة من قبل الخطاب الديني لأنه في نظرهم خروج عن الشريعة. هذا ما جعل الرئيس يؤكد في خطابه في المؤتمر الوطني الثاني أنه ينبغي للمرأة أن تكون في كل مؤسسات الدولة.[٢١]

ويشير التقرير الوطني الخاص بوضع المرأة في اليمن إلى أنها أحرزت تقدماً إلى حد ما في مواقع السلطة واتخاذ القرار. ففي مجلس النواب نجحت امرأتان في الوصول إلى البرلمان المكوّن من ٣٠١ عضو. أما في المجالس المحلية فاستطاعت ٣٥ مرشحة دخول المجالس المحلية في المديريات والمحافضات من إجمالي ٦٠٠٠ عضو، كما أصبحت أمينة عامة لثلاثة مجالس محلية للمديريات. وفي مجلس الشورى امرأتان فقط من بين ١٠١عضو. وفي مجلس الوزراء امرأة واحدة فقط، وفي مكتب رئاسة الجمهورية هناك ١٤ امرأة من إجمالي ١٤٥ موظفاً، بينهم امرأة واحدة بدرجة وزير، وامرأة واحدة بدرجة وكيل. أما بالنسبة للعمل في السلك الدبلوماسي فمن إجمالي ٥٨٥ دبلوماسياً هناك ٢٣ امرأة، بينهن امرأة واحدة برتبة سفير، وامرأتان برتبة وزير مفوض. وفي القضاء بين ١٠٣٧ قاضياً توجد ٢٥ قاضية. وفي الإعلام هناك امرأتان بدرجة مدير عام.[٢٢] يتضح من هذا التقرير أن هناك عدم توازن بين الذكور والنساء، وأن نسبة النساء ضئيلة جداً، وهذا يعود إلى النظرة الذكورية وضغوطات الأفكار التقليدية، ليس بين الذكور وحدهم بل بين النساء أيضاً. وقد يكون ذلك لسببين:

(١٩) مسيرة عشر سنوات، مصدر سابق، ص ٣٤٦.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٤٥.

(٢١) خطاب الرئيس علي عبدالله صالح بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني الثاني للمرأة،صنعاء مارس ٢٠٠٣.

(٢٢) التقرير الوطني عن وضع المرأة في اليمن. المؤتمر الثاني. مصدر سابق.

ألأول أن هناك بعض النساء يتأثرن بالخطاب التقليدي المتعصب الذي يرفض إدماج المرأة في عملية التنمية.

ثانياً: يجب أن نتذكّر أن اليمن حديث الديمقراطية. وأن الرجل لم يثق بعد بأن يكون للمرأة دور قيادي، واكتفى بهذه النسبة. واستناداً إلى استطلاع الرأي حول عمل المرأة كوزيرة، مثلاً، وافق ٦٢,٩٪ على ذلك ورفض ٣٧٪.(٢٣)

لم يقتصر القانون على الاهتمام بعمل المرأة فقط، بل برعايتها أيضاً من الفقر والبطالة وحالة العجز. وكان صدور قانون الرعاية الاجتماعية لعام ١٩٩٦م خطوة عظيمة لحماية المجتمع من الفساد. وعمل القانون على تقديم المساعدات النقدية والعينية لأبناء الفقراء والمساكين والمرأة التي لا عائل لها(٢٤). وهذا يعني حرص الدولة على حماية الأسرة اليمنية من شبح الخوف، ومن الكوارث الاجتماعية التي قد تقذف بها في أحضان الشر والجنوح مما يعيق عملية التطور في المجتمع اليمني. وعملت جمعية رعاية الأسرة أيضاً على الاهتمام بصحة المرأة وحمايتها من الأمراض المزمنة، وساعدت المرأة من خلال توعيتها الصحية على كيفية التعامل مع المرض والوقاية منه. أما بالنسبة للأسرة فقد ساعدت الجمعية على توعية المرأة والرجل على تنظيم الأسرة والاهتمام بالصحة الإنجابية للأم والطفل معاً. لذلك تم إنشاء المجلس الوطني لرعاية الأمومة والطفولة، وقد تم تشكيله في العقد الأخير من القرن الماضي. وهذا اهتم بدوره بتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الخاصة، وتصميم برامج ومشاريع فعالة للنهوض بالمرأة والطفل معاً.(٢٥) لذلك كانت الاستراتيجية الوطنية للسكان السياسة الفعالة لحماية الأم والطفل من تحديات المستقبل. فالازدياد العفوي للسكان والتكاثر العددي قد يشكل عائقاً للسياسة التنموية التي تهدف إلى الرفع الكيفي للسكان، وليس الكمي، وهذا يشكّل أحد التحديات التي يقف الخطاب الرسمي أمامها، والذي طالما نادى بوضع تخطيط وبرمجة للسياسة السكانية. وهذا بدوره سيساعد المرأة على أن تقوم بدورها دون قيود.

كما أنه يجب أن نشير إلى الدور الذي لعبه الخطاب الرسمي في أهم إنجاز يحققه اليوم في وضع المرأة الأسري في قانون الأحوال الشخصية لعام ١٩٩٨م الذي جاء امتداداً للقانون الأسري السابق، بعد أن كان هذا القانون مرفوضاً من قبل الخطابات التقليدية الأصولية التي كانت مسيطرة على واقعنا اليمني قبل إعلان الجمهورية اليمنية.

(٢٣) مجموعة من الأساتذة، المرأة والتنمية في الجمهورية اليمنية. وزارة التخطيط. صنعاء ص ١٤٧.
(٢٤) مسيرة عشر سنوات، مصدر سابق، ص ٣٤٥.
(٢٥) تقرير التنمية، مصدر سابق، ص٥٧.

وقانون الأحوال الشخصية هذا قد عمل على حماية المرأة من نظرة الرجل الدونية إليها، كما أعطاها فرصة أن تُدخل على هذا القانون التعديلات التي تراها مناسبة لواقعها الاجتماعي، مثل تعديل موافقة الفتاة على الزواج، والسن القانونية للزواج من قبل المأذون الشرعي. لذلك كان إنشاء جمعية رعاية الأسرة تجسيداً لهذا الاهتمام.

استجابة المرأة اليمنية للخطاب الرسمي المتداول حولها

من خلال ما تقدم توصلنا إلى أن المرأة اليمنية قد ساعدت بنفسها على الاستجابة للخطاب الرسمي ولمتغيرات العصر. ويشهد التاريخ اليمني أدواراً عظيمة لنضال المرأة خلال العصور، وقد كان لها دور بارز في كافة المجالات، وما زالت اليوم تناضل من أجل أن تثبت وجودها، وتعلن عن حقها في المشاركة في عملية التنمية وبناء المجتمع اليمني المعاصر الذي لا يمكن بناؤه بقطب واحد دون الآخر. لذلك كانت استجابة المرأة اليمنية لهذه التحولات تعني أن مستوى وعيها الاجتماعي ارتقى إلى أعلى مراحله نتيجة التحولات التي يعيشها المجتمع.

إضافة إلى ذلك فإن الرجل اليمني والوسط الاجتماعي قد استجابا للمتغيرات العصرية وللدور الفعال للخطاب الرسمي الذي عمل على الاهتمام بتوعية الفرد في المجتمع، وأصدر التشريعات والقوانين التي تنظم هذه المتغيرات. والأهم من ذلك أن المرأة اليمنية قامت بنفسها بمتابعة تنفيذ القوانين التي ترعى وتحمي شؤونها، فعملت على إنشاء جمعيات نسائية تساعد في توعية المرأة اليمنية على حقوقها وواجباتها. ومنذ مطلع التسعينات ساعدت الدولة على الاهتمام بهذه الجمعيات النسوية بهدف تعزيز دور المرأة في عملية التنمية. ومن هذه الجمعيات على سبيل المثال اللجنة العليا للمرأة والتنمية التي تقترح الفعاليات المرتبطة بتنفيذ أنشطة مشروع المرأة والتنمية.

وفي عام ١٩٩٤م تم تشكيل اللجنة الوطنية للمرأة من أجل الإعداد للمؤتمر العالمي الرابع في بكين عام ١٩٩٥م. وضمت عضويتها ممثلات عن جهات حكومية وغير حكومية من أحزاب سياسية ونساء مجتمع وأكاديميات. وقد كان لها دور نشط وفعال في متابعة القرارات التي خرج بها المؤتمر وتطبيقها على مستوى واقعنا اليمني.

وتقوم هذه اللجنة بالتنسيق مع المنظمات والهيئات والوكالات الإقليمية والدولية المانحة في مجال مشروعات المرأة، ومتابعة الخطط والبرامج التنموية العائدة لها إضافة إلى تقييم مستوى تنفيذها، والإسهام في نشر الوعي القانوني بين النساء في جميع محافظات الجمهورية[٢٦].

(٢٦) المرأة والتنمية، مصدر سابق، ص٢٩.

كما طالبت المرأة بضرورة إنشاء مراكز أبحاث أكاديمية تختص بشؤون النساء، فتم إنشاء أول مركز بحثي نسوي أكاديمي في عام ١٩٩٤م في جامعة صنعاء يختص بمواضيع المرأة وتطوراتها الشاملة، وتوعيتها على دورها في المجتمع. وسُمي هذا المركز بوحدة البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة. كما اهتم المركز بتقديم البرامج والدراسات العليا التي تساعد المرأة على مواصلة دراستها وإقامة الندوات ونشر البحوث(٢٧). كما تم إنشاء نظير لهذا المركز في جامعة عدن.

إلى جانب المؤسسات الحكومية للخدمة الاجتماعية ظهرت أيضاً آليات وبرامج غير حكومية تختص بشؤون المرأة، مثل اتحاد نساء اليمن الذي تأسس عام ١٩٩٠م، وهو يعمل على تدريب المرأة وتأهيلها في مجالات العمل، ويعمل على تثقيفها في المسائل المتصلة بشؤون حياتها. وهناك أيضاً دور تلعبه جمعية المرشدات، التي تهتم بعقد دورات للإرشاد الأسري وتأهيل المرشدات وتوعيتهم في مجال خدمة المجتمع المحلي، وتنظيم المهرجانات الثقافية والرياضية والفنية.

لم يقتصر اهتمام الجمعيات النسوية على المرأة السويّة بل شمل أيضاً ذوات الحالات الخاصة، حيث تم إنشاء لجنة المرأة المعوقة في ١٩٩٣م، وهي تُعنى بتأهيل المعاقات وتدريبهن وإشراكهن في عملية التنمية، وتمكينهم من الاعتماد على الذات وتكوين حياة مستقلة(٢٨).

إضافة إلى ذلك نرى أن المرأة اليمنية قد عملت على إثبات وجودها في المرحلة المعاصرة، وقد ظهر ذلك في تأسيس أول مؤتمر وطني للمرأة عام ١٩٩٧م، والذي جاء نتيجة للتطورات النوعية في اليمن في ظل التزام الحكومة بإدماج المرأة في كل السياسات، والاستراتيجيات التي تضيّق الفجوة التنموية بين الرجال والنساء. كان المؤتمر تحت رعاية رئيس الدولة، مما يدلّ على اهتمامه بشؤون المرأة. ودعت الضرورة إلى قيام المؤتمر الوطني الثاني للمرأة من ٨-١٠ مارس ٢٠٠٣م، وبرعاية رئيس الدولة أيضاً، تحت شعار المرأة شريك أساسي في التنمية. وكان حصيلة ذلك وضع الاستراتيجيات الوطنية لتنمية عمل المرأة ومن أهم أهدافها زيادة فرص تشغيل المرأة في سوق العمل ضمن المتغيرات الاقتصادية، زيادة القدرة التنافسية للمرأة في سوق العمل من خلال التأهيل والتدريب، وتحسين شروط عمل المرأة وظروفه بواسطة التغطية القانونية التي تضمن الحماية الاقتصادية والاجتماعية..

(٢٧) تقرير التنمية البشرية، مصدر سابق، ص ٦٧.
(٢٨) الجمهورية اليمنية مسيرة، مصدر سابق، ص ٣٤٧.

بالرغم من التدني الملحوظ لنسبة النساء في النشاطات المختلفة مقابل الذكور، إلاّ أن مبادرات المرأة أمام هذه المتغيرات مكّنتها من أن تثبت وجودها، وتستجيب للخطاب الرسمي.

من خلال معايشتنا للواقع الاجتماعي والتحولات الديمقراطية في اليمن نجد أن خروج المرأة إلى المشاركة التنموية في ارتفاع نسبي إلى حد ما، بالرغم من الفروقات العالية بينها وبين الرجل في المجالات المختلفة. إلاّ أن ذلك يعتبر تطوراً في المجتمع اليمني. وارتفاع نسبة زيادة الذكور لا يعني أن هناك إجحافاً بحق المرأة في العمل، بل هو تطور ملحوظ على مستوى استراتيجية بعيدة المدى لمستقبل المرأة. فتعليم الرجل ومحو أميته قد ساعداه على أن يعي أهمية المشاركة بالنسبة لمستقبل الأسرة، وتطويرها باعتبارها النواة الأولى للمجتمع.

فوجود الأسرة المتعلمة يتيح للمرأة فرصة التعلم وحرية التعبير والمناقشة وإعطاء الرأي واتخاذ القرار. وكذلك الأمر بالنسبة لاختيار شريك حياتها، وتنظيم أسرتها إن أرادت أن تختار وسائل تنظيم الحمل. وقد أثبتت المؤشرات الديمغرافية لعام ١٩٩٧م لصحة الأم والطفل أن نسبة السيدات اللاتي يستخدمن وسائل تنظيم الأسرة وصلت إلى حوالي ٢١٪ من مجموع السيدات.[٢٩] وهذا يعبر عن نهضة الوعي الصحي لدى المرأة والرجل معاً.

كما أصبحت المرأة صاحبة القرار في العلاج والسفر للدراسة بمفردها، وقد حصلت على هذا الإنجاز الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي بفضل الدور التحريضي للخطاب السياسي كخطاب رسمي، والذي يعمل على تحرير الفكر الاجتماعي من القيود التي فُرضت على مجتمعنا اليمني والقادمة من خارجه. فالخطاب الرسمي يتفق مع الخطاب الإسلامي المعتدل الذي رفع من شأن المرأة من خلال الحقوق التي كفلها لها، كحقها في تربية أولادها تربية صالحة، وحقها في الحضانة وفي الميراث والعمل، وحقها في التعبير عن رأيها وفي طلب العلم.

إن مجمل هذه المتغيرات ساعدت المرأة على نيل حقها التشريعي والقانوني معاً. وعملت جاهدة على مستوى واقعها الاجتماعي لإقناع أفراد أسرتها من الرجال بأهمية دورها في المجتمع حتى لا تكون مستهلِكة فقط، وعالة على رب أسرتها. وهكذا أصبحت المرأة اليمنية بفضل الخطاب الرسمي امرأة منتجة أيضاً ومشاركة في عملية التنمية الشاملة.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٤٧.

علينا أيضاً أن لا نتناسى دور الخطاب الإعلامي ووسائل الاتصال في الرفع من وعي المرأة وإطلاعها على كل المتغيرات التي تحيط بها، سواء في الأسرة أو المجتمع بشكل عام. وجدير بالذكر هنا أنه أصبح للمرأة اليمنية، نتيجة هذه التحولات، دور في المطالبة بتعديل كثير من القوانين لتتناسب وواقعها المعاصر. وذلك عبر اللجنة الوطنية للمرأة التي لها الحق في متابعة القوانين ذات العلاقة بالمرأة، والتي قدمت مقترحات بتعديل بعض القوانين، فاستجابت لها الحكومة، وأحالتها على مجلس النواب لإقرارها، ومن ثم المصادقة عليها في رئاسة الجمهورية. مثل على ذلك تعديل قانون الجنسية، بحيث يكون للأم المتزوجة من أجنبي حق انتماء أولادها إلى جنسيتها؛ وقانون السلطة القضائية الذي يتيح للمرأة أن تكون قاضية في الأحوال الشخصية، وإن حرمها الخطاب التقليدي القبلي من هذا الإنجاز العظيم. كذلك بالنسبة لقانون الأحوال المدنية الذي ينصّ على ضرورة أن يعلن الأم أو الأب عن ميلاد الأطفال، ومساواة دية المرأة بدية الرجل في قانون الجرائم رقم (١٢) لسنة ١٩٩٤م.(٣٠)

وهذا يعني أن مؤسسات المجتمع المدني أيضاً قد ساعدت على خروج المرأة من قيود المنظومة الاجتماعية الموروثة التي كبلتها طوال عقود من الزمن. كما ساعدت الجهات أو المؤسسات المانحة على ربط مساعداتها المالية بقضية المرأة. كما ساعدت المؤسسات الدولية على تأهيل المرأة وتدريبها وإشراكها في الجمعيات النسوية وربطها بمؤسسات المجتمع المدني.

من هذا المنطلق أصبح للمرأة اليمنية دور متنامٍ في جميع مؤسسات الدولة، الحكومية وغير الحكومية المتمثلة بمؤسسات المجتمع المدني، وتمكّنت من الوقوف أمام الأفكار الأصولية التي حاولت أن تجد لنفسها مكاناً اليوم، وفي القرن الحادي والعشرين، في أوساط المثقفين من النساء والرجال الذين يطالبون بعودة المرأة إلى «البيت» مستندين بذلك إلى صعوبة خروج المرأة إلى العمل وتركها أسرتها في ضياع المستجدات. وللأسف الشديد أن المرأة المثقفة والمتعلمة بنفسها ساعدت على هذه النظرة، لذلك كانت المهمة شاقة وصعبة أمام الخطاب الرسمي لإقناع هذه الفئات. فقد حث الجمعيات النسوية على الوقوف بوجه الأفكار الأصولية، واتخاذ كافة الوسائل لإقناع المرأة أولاً، ومن ثم الرجل، بمتطلبات المرحلة الراهنة التي تستدعي بالضرورة مشاركة المرأة النشطة في جميع المجالات، لما لذلك من أهمية لتحقيق إنجاز عظيم في عملية التنمية.

(٣٠) المؤتمر الثاني، التقرير، مصدر سابق.

الخاتمة

حاولنا في هذه المقالة المتعلقة بالخطاب العربي المتداول حول النساء أن نركز على الخطاب الرسمي وعلى خطاب الرئيس اليمني كنموذج له، وعلى الجانب التشريعي والقانوني باعتبارهما أهم مظاهر التطور. وقد عمل الخطاب هذا على وضع استراتيجية ثابتة لتحرير الإنسان اليمني من قيود الجهل والتخلف، ووضع سياسات بعيدة المدى للانتقال بالمجتمع إلى المدنية والتحضر. فقد انطلق الخطاب الرسمي من ثلاثة محاور:

المحور الأول: إقناع الشريك الأول للمرأة بتقبل عملية التغير واستيعابها.

المحور الثاني: إقناع المرأة نفسها بدورها وتفهّم مكانتها وحقها في عملية التنمية.

المحور الثالث: إقناع الوسط الاجتماعي بتفهم المرحلة الجديدة، وخلق المناخ المناسب للتوعية والتجديد.

هكذا تمكن الخطاب الرسمي من أن يضع التشريعات والقوانين والخطط الاستراتيجية، مثل الخطة الخمسية الأولى والثانية، أمام تحديات العصر. في سياق ما قدمناه في البحث، وما عرضنا من التقرير العام شأن وضع المرأة، توصلنا إلى الإجابة على الأسئلة المذكورة في المقدمة. فوجدنا أن الخطاب الرسمي للرئيس قد رفع من شأن المرأة، وثبت حقوقها في تشريعات وقوانين الدولة وساهم في التنفيذ على أرض الواقع. كما أننا وجدنا أن الخطاب قد واجه صعوبات تعود إلى الخطاب الديني المتعصب الذي يرفض مشاركة المرأة في التنمية. كما أن الظروف الفردية لم تكن قد نضجت في ذلك الوقت، والوسط الاجتماعي لم يستوعب المتغيرات العصرية. أما بالنسبة إلى الخطاب المجتمعي فقد وجدناه يتغير حسب الاتجاه السياسي الذي ينتمي إليه، وبالرغم من ذلك فإن أغلبية القوى المجتمعية تتفق مع الخطاب الرسمي في تنفيذ استراتيجية الدولة للتنمية.

الاستنتاجات: مما تقدم في هذا البحث توصلنا إلى:

١- انقسام الخطاب الرسمي إلى قسمين بسبب التشطير قبل الوحدة، لذلك نرى الخطاب الرسمي الحديث بعد إعلان الجمهورية عام ١٩٩٠م قد تأثر بالخطاب التقليدي القديم لأنه كان يشكل قوة ضغط على قوى المجتمع، وكان ذلك سبباً في ركود الخطاب الرسمي حتى عام ١٩٩٤م حين إعلان دستور الجمهورية اليمنية.

٢- الضغوطات الدولية والمؤسسات المانحة ذات العلاقة بالمرأة ومؤسسات المجتمع المدني قد ساعدت في تنفيذ بعض التشريعات والقوانين، وتعديل البعض منها، مثل قانون الجنسية، وقانون الجرائم.

٣- انقسام الخطاب المجتمعي حسب الاتجاه واللون السياسي، بحيث وجد الخطاب يؤيد مشاركة المرأة وإدماجها في عملية التنمية، ومن يعارض ذلك، مما كان سبباً في تدني نسبة مشاركة النساء في كل المجالات وفي مؤسسات المجتمع المدني أيضاً.

٤- تأثير النظرة الذكورية في وسط المثقفين، والتي ترفض منح المرأة الثقة بإعطائها دوراً قيادياً، بالرغم من الموافقة على تعليمها ومشاركتها الاقتصادية.

٥- ارتفاع نسبة النساء المشاركات في عملية التنمية في نهاية العقد الماضي، وبداية العقد الجديد عما كانت عليه في الماضي.

٦- أهمية دور الإعلام في توعية الرجل والمرأة معاً بالنسبة لعملية التغيير الاقتصادي والثقافي في العالم، وانعكاسه على واقعنا اليمني.

أما بالنسبة للعراقيل التي وقفت في وجه الخطاب الرسمي فهي:

- ان اليمن حديثة الديمقراطية.
- الزيادة السكانية التي تعتبر عاملاً في زيادة نسبة الفقر، والذي كان سبباً في ظاهرة تدني نسبة التعليم في وسط الفتيات.
- عدم الاستقرار السياسي في بداية عهد الجمهورية من ٩٠-٩٤م.